منظمات حقوق الانسان وانتهاكات حقوق الاطفال في العراق خلال الحصار الاقتصادي 1991-1997

المدرس المساعد: محمد عبدالستار عبدالكريم مهدي

جامعة ديالى/ كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

muhmd82.mm82@gmail.com

(07721728682)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن آثار العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضها مجلس الأمن الدولي عام 1991, على الشعب العراقي, نتيجة الاخلال بالسلم والأمن الدوليين وتهديدهما, وبيان دور منظمات حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في الدفاع وحماية حقوق الطفل المضمونة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1989, والتي ركزت في بداية الحصار الاقتصادي, على تنفيذ برنامج للطوارئ لتلبية عدد من الاحتياجات الإنسانية للأطفال والنساء، وإعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية وتوفير التغذية العلاجية المُنقذة لحياة للأطفال الذين عانوا من سوء التغذية الحاد, وتقديم المساعدة للأطفال الأكثر هشاشة، ومن ثمّ عمدت منظمات حقوق الانسان وفي مقدمتهم (اليونيسيف) منظمة دولية في عام 1997, إلى التعامل مع الوضع الصحي المتدهور للأطفال وتزايد أعداد المتسربين من المدارس وحماية الأطفال المحرومين من الرعاية، وذلك من خلال برنامج "النفط مقابل الغذاء الثاني".

الكلمات المفتاحية: منظمات، حقوق الانسان، انتهاكات,الحصار الاقتصادي, العراق.

مشكلة البحث:

تكمن مشـكلة البحث في بيان مدى فاعلية الدور الذي تؤديه المنظمات التابعة للامم المتحدة في حماية الأطفال خلال الحصـار الاقتصـادي المفروض من قبل مجلس الامن , ومدى تأثير هيكلها التنظيمي على نجاحها في تأدية هذا الدور.

اسئلة البحث

ما الأدوار والنشـاطات التي تضـطلع بها المنظمات التابعة للامم المتحدة تجاه الأطفال من الانتهاكات في فترة الحصـــار الاقتصـــادي على العراق, وكيف يمكن توفير الحماية المطلوبة للطفل في زمن العقوبات وتمكينه من مختلف الحقوق التي ضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989؟.

أهمية البحث و أهدافه

تأتي أهمية البحث من كون الأطفال حجر الزاوية الذي يتم الاعتماد عليه في بناء مسـتقبل ازهر للمجتمع بشـكل عام والعراق نموذج الدراســة بشـكل خاص, فكلما زاد الاهتمام بتدعيم هذا الحجر عن طريق تلبية الاحتياجات الأســاســية للأطفال وحماية حقوقهم بطرق مختلفة, او عن طريق المنظمات الحكومية وغير الحكومية, ينعكس ذلك إيجاباً على تطور المجتمع وازدهاره.

أهداف البحث:

1ـــ لفت النظر إلى استمرار مجلس الأمن في استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية على الشعب العراقي بالرغم من ثبوت تبعاتها الغير قانونية على حقوق الإنسان عموماً وحقوق الطفل على وجه الخصوص.

2ـــــ تحديد طبيعة عمل منظمات حقوق الانسانالعاملة في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي, وبيان المهام الأساسية التي تضطلع بها لحماية الأطفال خلال تلك الفترة.

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة عمل منظمات حقوق الانسان خلال فترة الحصار الاقتصادي, وتحليل بعض البيانات المتعلقة بعملها الميداني للوصـــول إلى نتائج واقعية توضـــح مدى جدية هذه المنظمات وتخفيف وطأة تاثير الحصار الاقتصادي على اطفال العراق.

المقدمة:ـ

يضـــم هذا البحث بين دفتيه واقع اطفال العراق خلال فترة الحصـــار الاقتصـــادي الواقعة بين عام 1991-1997 بغزو دولة الكويت في 2 اب 1990, على الصعيدين السياسي والانساني, فقد سلط الضوء على الجانب الانساني كون ان شريحة الاطفال الاكثر تضررا بين سكان الشعب العراقي,حيث اظهرت الوقائع انها تترك اثاراً كارثية على شعوب الدول المستهدفه, بحيث لاتقل ضررا من تلك التي تنتج من استخدام القوة المسلحة واثارها المدمرة على الفئات الاطفال والنساء, كما وان العقوبات الاقتصـادية على العراق لم تترك أي قطاع انتاجي او خدمي الى ودمرته, الا ان تاثيرها كان كارثيا لاســـيما على الاطفال,ولذلك عانى اطفال العراق كثيرا بســـبب العقوبات وضـــربت جميع حقوقهم عرض الحائط التي تكفلت بها الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل عام 1989, التي تبنتها الامم المتحدة والتي اصـــدرت بعد عام القرار 661 في 6 اب 1990 فرضـــها العقوبات الاقتصادية على العراق استمرت ثلاثة عشر عام والتي مازالت اثاره على الشعب العراقي مستمرة.

المحور الاول

دور الولايات المتحدة الامريكية في التاثير على قرارات مجلس الامن في استمار العقوبات الاقتصادية على العراق

فرض مجلس الأمن الدولي[1], حصاراً اقتصادياً على العراق, وذلك بموجب قرار (661) بتاريخ 6 اب 1990 ,لاجبار العراق على تطبيق قرار مجلس الامن الدولي المرقم (660) , وبموجب القرار (661) ,الذي طالب فيه الجيش العراقي الانسحاب الفوري من الاراضي الكويتيه, وبدون شرط[2], ونتيجة لعدم تطبيق الحكومة العراقية للقرارات السابقة لمجلس الامن, شن التحالف الدولي المكون من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في

[1]هو أحد الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة،[2] ومقره في مدينة نيويورك، ويعدّ المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للمزيد من التفاصيل انظر بشير سبهان, بشير سبهان احمد, المنظمات الحكومية,كلية الحقوق جامعة تكريت,2019.

[2] الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن(1990) 661 ، الفقرة) 3 ج , على الموقع الالكتروني www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/19/doc09.doc

كانون الثاني 1991[3],حملة قصف استهدفت اكثر من (800) موقع التي لم تقتصر على المواقع العسكرية فحسب بل امتد القصف حتى طال البنية التحتية للعراق , من مصانع ومعامل , ومنشات نفطية, ومحطات ضخ المياه , ومحطات توزيع الطاقة الكهربائية, ومخازن للحبوب...لذلك جاء تاثير العقوبات والضربات الجوية مباشرا على الشعب العراقي وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية, كما وحظر القرار الاخير, توريد أي سلع إلى العراق ،« باستثناء الإمدادات المخصصة للأغراض الطبية فقط، وفي الظروف الإنسانية، المواد الغذائية[4], مما ادى الى نقص كبير في السلع الاستهلاكية, لاسيما منها الاطعمة والادوية ,نتيجة خفض الطاقة الانتاجية[5].

على الرغم من انسحاب العراق من الكويت في 15 كانون الثاني 1991 , فقد ظلت العقوبات الاقتصادية سارية المفعول على الشعب العراقي بحجة عدم امتثال حكومته لقرارات مجلس الامن الدولي من جهة, والتاكد من خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى[6], وشكلت لجنة تضم اعضاء مجلس الامن للنظر في تقارير الامين العام, واصبحت اللجنة بعد ذلك تعرف بلجنة العقوبات[7] .

عزز قرار مجلس الامن (666) في 13 ايلول 1991 تشديد العقوبات ومحددا فيه الشروط التي يمكن بموجبها تزويد العراق بالادوية والحالات الانسانية التي تبرر تزويده بالمواد الغذائية, وتقرر الا تزود المواد الغذائية الا عبر (الأمم المتحدة[8], بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر او الوكالات الانسانية المناسبة وتوزع باشرافها), كما واقر مجلس الامن الدولي القرار (687), الذي تضمن استمرار العقوبات ولكنه عدل المحتوى والاهداف , ووضع الاطار الذي ارغم العراق على ان يعيش ويعمل ضمنه طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي[9].

على الرغم من رفض الحكومة العراقية قبول القرار رقم (688) [10] لاسيما معارضة الاسلوب الذي اختارتة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لاستخدام القرار في فرض مناطق حظر الطيران بالرغم من عدم

---

(2) Anthony H. Cordesman, *Iraq and the War of Sanctions* (Westport, CT: Praeger, 1999.

(4) الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن(1990) 661 ، الفقرة 3 ,ج؛ جيف سيمونز, جيف سيمونز, التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة, مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,1998,ص129.

(4) Iraqi Economists Association, *Human Development Report: 1995*, p. 66.

(6) راجع: الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا"

(7) جوي غوردون, الحرب الخفية امريكا والعقوبات على العراق, ترجمه,عبد الرحمن اياس,بيروت,2018,ص39.

(8)هي مُنظمة حُكومية دَولية وواحدة من أكبر وأشهر المنظمات الدولية في القرن العشرين،تأسَّست عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حدَّد ميثاق الأمم المتحدة الغاية من تأسيسها بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين للمزيد انظر: بشير سبهان احمد, المصدر السابق.

(3) United Nations ,S\RES\687,3 Apnil 1991.

(10)**قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 688**، الذي اعتمد في 5 أبريل 1991، وبعد تلقي رسائل من ممثلي فرنسا وإيران، وتركيا، وإذ يعرب كمساهمة في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن، حداً للقمع، ويحترم الحقوق الإنسانية لشعبه للمزيد من التفاصيل ,على الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الزيارة 2023/11/27.

الاشارة صراحة إلى ذلك في القرار, عملت الحكومة العراقية على تطبيق القرار من خلال السماح بوصول المنظمات الانسانية الدولية بالوصول إلى المناطق المتضررة وتقديم المساعدات الانسانية لتخفيف معاناة السكان المدنيين المتضررين بشكل عام والاطفال بشكل خاص, وبالفعل سعت الأمم إلى تطبيق تعهد في مسالة حقوق الانسان تحت غطاء انساني[11], وفي مذكرت التفاهم الموقعة بين الحكومة العراقية والامم المتحدة في 8 نيسان 1991, تعهد الجانب العراقي بالتعاون من اجل وجود انساني في العراق, وعلى اثر ذلك تم تأسيس مكاتب فرعية تابعة للامم المتحدة والمراكز الانسانية في عدد من محافظات العراق ويسمح لموظفي الأمم المتحدة الميدانيين بالوصول إلى كل انحاء البلاد التي تحتاج إلى الاغاثة, واطلق عليه (البرنامج الانساني الموحد لوكالات الأمم المتحدة) يعني اشراك وكالاتها المختلفة الحكومية وغير الحكومية[12].

ادى إعلان الرئيس الامريكي جورج بوش[13], في حزيران 1992, بان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ستفرض حظر الطيران الثاني في جنوب العراق, وجاء هذا الاعلان بالتزامن مع محاولة "يونسكوم"[14] تفتيش وزارة الزراعة , أعلنت الحكومة العراقية انها لم تجدد مذكرات التفاهم, لذلك حدد دور الأمم المتحدة بدور اكثر تقيدا ولاسيما في وسط وجنوب العراق, واصبح ثلثا الاموال المقدمة من برنامج وكالات الأمم المتحدة بين 1991-1995 من نصيب شمال العراق[15].

لم يعد بامكان العراق الحصول على دعم فعال لاغاثة شعبه ولا استخدام موارده النفطية لتلبية حاجات سكانه الانسانية, وعلق صدر الدين آغا خان , المدير التنفيذي للامانة العامة للامم المتحدة للمساعدات الانسانية في العراق قائلا " في حين تواجه المجتمع الدولي من الجهات كافة كوارث ذات ابعاد مروعة في انحاء العالم , نواصل مناشدة المتبرعين انفسهم لتمويل برامج الحاجات الملحة في العراق التي يستطيع البلد المذكور ان يدفع نفقاتها, ونظرا لوجود احتياطات نفطية في باطن الارض لاينبغي ان يتنافس العراق للحصول على اموال مساعدات شحيحة مع القرن الافريقي الذي دمرته المجاعة او مع بنغلاديش التي ضربها الاعاصير"[16], لذلك سنسلط الضوء على دور المنظمات التابعة لحقوق الانسان للدفاع عن حقوق الطفل في العراق.

---

(4)Sarah Graham-Brown,Sorictioning,Soddam; The politics of Intervention in Iroq(London,New York: I.B.Tanris,1999),p269.

[12] تيم نبلوك ,العقوبات المنبوذون في الشرق الاوسط العراق- ليبيا – السودان, مركز الدراسات الوحدة العربية,بيروت,2001,ص40.

[13] جورد هربرت ووكر بوش , والرئيسَ الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية من عام 1989 إلى 1993، ونائب رئيس الولايات المتحدة الثالث والأربعين بين عامي 1981إلى 1989. كان بوش عضواً في الحزب الجمهوري، وعضواً في الكونغرس وسفيراً ثُمّ مديراً المخابرات المركزية الأمريكية .منذ عام 2000، للمزيد من التفاصيل اودو زاوتر, رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ عام1789 حتى اليوم,دار الحكمة, لبنان, 2006,,291-297.

[14] لجنة الأمم المتحدة الخاصة أو أونسكوم هي لجنة أنشئت لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بقرار من مجلس الأمن أوقف إطلاق النار في الخليج رقم 687 في أعقاب حرب الخليج الثانية في 3 نيسان عام 1991.

[15] قراءات العرب,الاثنين 2007/4/16. على الموقع الالكتروني https://www.alarab.co.uk/pdf/2007/04/04-16/p08.pdf تاريخ الدخول 2023/9/29.

[16] تيم نبلوك ,المصدر السابق,هامش ص 22 .

دور منظمات حقوق الانسان في توثيق انتهاكات حقوق الطفل العراقي في الجانب الصحي 1991-1993

اعترفت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1989 حول حقوق الطفل في الرعاية الصحية اذ أكدت المادة (6) من الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل على "اعتراف الدول الأطراف بان لكل طفل حقا أصيلا في الحياة " و "تكفل الدول الأطراف الى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه " وكذلك أكدت الفقرة الاولى من المادة (24) على " اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي ممكن بلوغه" وتتخذ الدول التدابير المناسبة من اجل ذلك[17].

فيما صرح "مايكل بريستلي" [18],احد كبار موظفي الأمم المتحدة في اواخر شهر اب 1991 اذ لم تخفف العقوبات المفروضة على العراق سريعاً سوف يواجه الشعب العراقي عواقب كارثية تتمثل في سوء التغذية وانتشار الامراض على نحو لم يسبق له مثيل في العصر الحديث[19], ومن ناحية أخرى فقد اوفد في حزيران من العام نفسه الخبيران في جامعة (توفتس) كلية التغذية الدكتور(جون اوغورت فيلد) و (ربرت م. روسل) برعاية اليونسيف [20], وذلك بهدف تقييم وضع الاطفال دون سن الخامسة من العمر, اذ تم الكشف على (680) طفلا في محافظتي البصرة وميسان, ومن خلال فحص وزن وطول ومحيط ذراع هؤلاء الاطفال وجدت ادلة على سوء تغذية مزمن وحاد عند عدد كبير من الاطفال الذين اجريت لهم الفحوصات[21].

ان اصدار وزارة التجارة العراقية البطاقة التموينية في الأول من ايلول 1990 بهدف حصر الحصة الشهرية للمواطن العراقي من المواد الغذائية الاساسية وتحديدها, قد انعكس سلباً على فئات المجتمع العراقي وفي مقدمتهم الاطفال, اذ تسبب في ازدياد سوء التغذية لاسيما بين الاطفال, واكد ذلك (هوسكنز) حيث قال" ان نظام الحصة التموينية الغذائية الحكومية لايلبي ثلث الحاجات اليومية من الطاقة ولايقدم مايكفي من البروتين..."., وثمة عدد كبير من العراقيين معدل مايتناولنه من الغذاء ادنى مايتناوله السكان في الاقطار الافريقية المبتلين بكوارث انسانية[22] ، وبالتالي ادى إلى زيادة كبيرة في مجموعة واسعة من امراض نقص التغذية (كتضخم الغدة الدرقية, والكساح,والهزال التدريجي وفقر الدم...)وغيرها من الامراض مما ادى إلى وفات مئات الالاف من الاطفال العراقيين خلال سنوات الحصار الاقتصادي[23].

---

[17] سوسن شاكر جلبي,اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب الصحية للاطفال العراق,كلية التربية(ابن رشد) جامعة بغداد, بحث منشور على الموقع الالكتروني:
http://arabpsynet.com/archives/op/OP.Jalabi.embargo.htm, تاريخ الزيارة 2023/9/12.

[18] مزوزي زينة, اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الانسان, رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بن خيضر,2019,ص86.

[19] جمال محي الدين, العقوبات الاقتصادية للامم المتحدة, دار الجامعة الجديدة,مصر,2009,ص290.

[20]منظمة اليونيسف,اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل كما اقرها مؤتمر القمة العالمية من اجل الطفل ، 1990 ,على الموقع الالكتروني
https://www.un.org/ar/conferences/children/newyork1990 تاريخ الزيارة 2023/11/1.

[21] جمال محي الدين,ص290.

[22] تيم تبلوك، المصدر السابق,ص76.

[23]هويد محمد عبد المنعم, العقوبات الدولية واثرها على حقوق الانسا,مهيب للطباعة,القاهرة ,2006,ص144-145.

ادت الحقائق والبيانات التي جمعها الخبير الصحي الدكتور سلمان رؤوف بالتعاون مع منظمات طبية دولية مختلفة إلى تصوير سكان العراق البالغ عددهم(18,8) مليون نسمة في معسكر لاجئين, كما وصفت منظمات أخرى بان(العراق عبارة عن معسكر اعتقال فيه (18) مليون نسمة, ثلثهم اطفال ومنهم 100 الف شخص ماتوا بسبب الجوع [24],واكد تقرير منظمة الاغذية الزراعية الصادر في شهر كانون الأول عام 1993 بعد مشاهدات واجراء مقابلات قامت بها بعثة تابعة للمنظمة المذكورة على وجود مؤشرات واضحة وكثيرة على ماقبل المجاعة, بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية مع انهيار الدخل الخاص مع نفاذ الموجودات الشخصية, وازدياد عدد المعوزين, وقد رصدت البعثة ايضا بعض الظواهر الأخرى من قبيل اعمال اضافية أخرى, وبيع الموجودات المنزلية لشراء الطعام والحليب الاطفال,وعمالة الاطفال في سن مبكر, غير ان هذه الشهادات والتقارير وغيرها لم تاثر في صرامة تنفيذ العقوبات المفروضة على العراق[25].

دور منظمة حقوق الانسان في توثيق الابادة الجماعية على الشعب العراقي 1993-1997

ان ما ارتكبته كل من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بحق اطفال العراق في تسعينيات القرن الماضي يعد من جرائم الابادة الجماعية, وسرعان ما بدات الوكالات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التابعة لمنظمة حقوق الانسان وبعض المنصفين, يؤكدون المحنة اليائسة للسكان المدنيين العراقيين, لاسيما منهم الفئات الضعيفة, كالاطفال بصورة خاصة , فقد كتب المدعي العام الامريكي الاسبق" رامسي كلارك" للمرة الثانية إلى الامين العام للامم المتحدة " بطرس غالي" في 18 شباط 1993, بنهاية فورية للعقوبات المفروضة على العراق, حيث قام كلارك بجولة في مختلف مناطق العراق, ولم يكن للاخير ادنى شك ان ماترتكبه لجنة العقوبات التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا هي خرق لمبادئ الأمم المتحدة , وفي هذا السياق حذر "هيروشي ناكاجيا" المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في رسالة بعث بها إلى "بطرس غالي"[26], في احتمال وقوع خسائر جسيمة بالارواح بين صفوف السكان المدنيين في العراق, مالم تسمح لجنة العقوبات بوصول الامدادات الضرورية إلى العراق[27], كما وثق تأثير العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي عن طريق الهيئات الدولية التابعة للامم المتحدة كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة(UNICE) ومنظمة الصحة العالمية(WHO) [28], ومنظمة الاغذية والزراعة(WFP) ومنظمة اليونيسيف[29], وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية والمراقبون...الخ, في هذا المجال,وكان الاخطر من هذه التقارير ,تقرير منظمة الصحة العالمية التابعة إلى منظمة الأمم المتحدة في اذار عام

---

[24] جيف سيمونز, المصدر السابق,ص172.

[25] جيف سيمونز, المصدر نفسه,ص172.

[26] (2016 1922)كان دبلوماسي مصري والأمين العام السادس للأمم المتحدة للأعوام1996 - 1992 م .أكاديمي ونائب وزارة الخارجية المصرية السابق،للمزيد من التفاصيل على الموقع الالكتروني:,https://ar.wikipedia.org/wiki / تاريخ الزيارة 2023/11/27.

[27] جمال محي الدين, المصدر السابق,ص288

[28]) يرمز لها اختصاراً (**WHO** هي واحدةٌ من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة .وقد أُنشئت في عام 1948 ومقرها الحالي في جنيف، سويسرا للمزيد انظر:

[29]) تُعتبر اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) أحد الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وقد أنشئت أصلاً من قبل الجمعية العامة باسم مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في الأمم المتحدة سنة 1946، وأصبحت اليونيسيف وكالة دائمة تابعة للأمم المتحدة سنة 1953. ويعمل لديها حاليًا 5.600 شخص ويوجد مقرُّها الرئيسي في نيويورك, للمزيد انظر الموقع الالكتروني https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/lywnysyf-mnzm-lmm-lmthd-lltfwl/ تاريخ الزيارة 2023/11/28.

1996, حيث بينت فيه" ان العقوبات الاقتصادية على العراق تسببت في زيادة نسبة الوفيات بين الاطفال دون الخامسة من العمر الى ستة اضعاف ", كما صرح خبير في اثار العقوبات على المدنيين" ان الاسباب الرئيسية في زيادة عدد الوفيات بين الاطفال يعود إلى الحياة المولوثة, وقلة الطعام الجيد, والرضاعة الغير كافيه, فضلا عن الانهيار الكامل في نظام الرعاية الصحية[30].

وقد ذكرت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف تقارير بينت فيها ارتفاع شهري في معدل وفيات الاطفال الذين تقل اعمارهم عن الخمسة سنوات, وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق حيث تصل الوفيات من (5000) إلى (7000) طفلا كل شهر, وقد اشارت منظمة الصحة العالمية في تقريرها على امرا مهماً وهو" ان هذه التقديرات اقل من الحقيقة حيث ان مواليد الريف لايتم تسجيلهم في الحال, واذا مات الطفل فإنه غالباً لايسجل"[31] .

جدول يبين عدد الوفيات الاطفال في العراق 1989 – 1994[32]

اسم المرض	عدد الوفيات 1989	عدد الوفيات 1994
الاسهال	96	1270
الالتهاب الرئوي	110	1551
سوء التغذية	52	1741

أما مجموع الوفيات بين اطفال العراق منذ بداية الحصار الاقتصادي 1990 إلى نهاية عام 1998 فقد تجاوز (1,500,000) مليون ونصف المليون طفل بسبب ازدياد نسبة الاصابة بأمراض مختلفة نتيجة الحصار الاقتصادي مثل (شلل الاطفال, التهاب الكبد الفايروسي, وامراض الجهاز التنفسي, والملاريا,والكوليرا, والتيفوئيد, وامراض التهاب السحايا...) وغيرها من الامراض الفتاكة[33].

دور منظمات حقوق الانسان في توثيق انتشار الامراض والاوبئة بين الاطفال بسبب سوء التغذية وقلة الدواء

اصبح من الواضح ان الاف الاطفال في العراق سيموتون بسبب منع لجنة العقوبات الدولية من الحصول على الغذاء والدواء الكافي لهم , الامر الذي يناقض الفقرة الأولى من المادة (27) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام

---

[30] راجع: تقرير لجنة حقوق الانسان اللجان الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات, E/CN.4/Sub.2/1998/4 .

[31] نقلا: هويد محمد عبد المنعم,المصدر السابق,ص203.

[32] سوسن شاكر الجلبي, اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب الصحية لطفال العراق,جامعة بغداد(ابن رشد) على موقع الالكتروني:http://arabpsynet.com/archives/op/OP.Jalabi.embargo.htm . تاريخ الزيارة: 2023/11/1.

[33] راجع: تقرير لجنة حقوق الانسان اللجان الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات, E/CN.4/Sub.2/1998/4 ؛ هويد محمد عبد المنعم, المصدر السابق,ص202.

1989 حول حقوق الطفل في حصوله على الغذاء الكافي وفي مستوى معيشي مقبول, وقد اكد كثيرون منهم فريق " هارفرد الدراسي" في تقريره عام 1991 ان " 170 الف طفل دون سن الخامسة من العمر سيموتون السنة القادمة" نتيجة الحصار الاقتصادي, من جانب اخر اوضحت ذلك للعالم طبيبة الاطفال الالمانية "مارغيت فاخوري" التي زارت عدد من مستشفيات العراق في شهر اذار 1991 فذكرت انه كان المئات من الاطفال الرضع المصابين بسوء التغذية وقلة الحليب ونقص الفيتامينات الحاد, بسبب ارتفاع سعر الحليب في الاسواق المحلية , بحيث لاتستطيع العوائل الفقيرة شراء الحليب[34], فقد تأثر حق الطفل العراقي في الغذاء بشكل كبير بالعقوبات، وهو ما تعكسه بحق صورة الأطفال الرضع الذين لا يتغذون على أكثر من الماء المضاف إليه السكر احيانا , فتولد جيل من الاطفال ذوي البطون المنتفخة, واضف إلى ذلك سوء التغذية مما تسبب إلى ضعف الجهاز المناعي لمقاومة اي عدوى[35], فضلا عن التدهور الحاصل في قطاع الطاقة الكهرباء, اثر بشكل مباشر على قطاع الصحة وتوفير المياه الصالحة للشرب ونظام الصرف الصحي... وغيرها, حيث اشار احد تقارير اليونيسف, ان اكثر من نصف مليون طفل عراقي قد توفوا بسبب المياه الغير نقية, وبمعدل (5000) الاف طفل شهريا حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي[36].

كما وحددت منظمة التغذية والزراعة(FAO) الاحتياجات اليومية للاطفال للسعرات الحرارية للاطفال الذيت يتراوح اعمارهم مابين(سنة وثلاث سنوات) إلى (1360) سعرة حرارية باليوم الواحد, أما الاطفال الذين يتراوح اعمارهم من (18-15) سنة فهم بحاجة إلى(3060) سعرة حرارية باليوم الواحد , واي نقص في كمية هذه السعرات سوف تؤدي إلى سوء الناجم عن نقص الفيتامينات والمعادن الضرورية للنمو الطبيعي[37], وبحسب معطيات قدمتها اليونيسيف وبرنامج التغذية العالمي في شهر ايار عام 1997 , حيث يعاني طفل من كل أربعة أطفال عراقيين من سوء التغذية، فقد بلغ سوء التغذية الحاد إلى 75,5 % بين الأطفال الأقل من خمس سنوات, وسبب وراء ذلك ارتفاع الاسعار الى احدى عشر ضعفاً[38].

المحور الثاني

دور منظمات حقوق الانسان للحد من انتهاكات حقوق الطفل في العراق 1991-1997

أرسل الأمين العام للأمم المتحدة، "خافيير بيريز دي كويلار" في شهر آذار 1991 ، المبعوث الخاص مارتي أهتيساري إلى العراق لتقييم الوضع الإنساني, وفي شهر تموز من نفس العام ، أرسل مبعوثاً ثاني برئاسة الامير صدر الدين آغا خان, المندوب التنفيذي للامم المتحدة, حيث وصف المبعوثان الوضع بأنه حال من الخراب وكارثة إنسانية وشيكة, بسبب ماتعرضت اليه محطات تنقية المياه ونظم التوزيع, لأضرار بالغة, بنسبة 75% , فضلا عن ارتفاع كبير في اسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز ودقيق القمح , وتضررت ايضا خطوط الهاتف إلى النصف في البلد بشكل لا يمكن إصلاحه, كما وتعرضت للضرر والتدمير شبكة الطاقة الوطنية العراقية

---

[34] سوسن شاكر جلبي, المصدر السابق.

(2) Fakhoury ,A German Doctor Tells H ow Iraqs Children Are Being Killed.p.15

[36] محمد إبراهيم ملتم, الجزاءات الدولية اسلوب كأسلوب لادارة الازمات- دراسة لحالتي الحظر على كل من ليبيا والعراق,دار النهضة العربية,القاهرة,2009,ص164-165.

[37]سوسن شاكر جلبي المصدر السابق.

(5) R. charvin, (les Mesures d’embargo:La part du droit) 19, Rvue Belge de **droit international**, 1, (1996), p. 31.

بين 85 و90% [39], وقدر الأمير ان تامين الغذاء والادوية واعادة بعض الخدمات الاساسية, ومنها المرافق الصحية يتطلب انفاق 6,8 مليار دولار خلال فترة لاتتجاوز 12 شهر[40].

ان الدمار الذي اصاب العراق من اثر الحرب والحصار المفروض عليه ولدّ استياء على المستوى العالمي, فظهرت المناشدات الدولية الانسانية جراء مايحصل بالشعب العراقي ,فأصدر مجلس الأمن الدولي في شهر آب 1991 قرار (706) وهو ما عرف ببرنامج (النفط مقابل الغذاء) ، سمح للعراق ببيع النفط بما يصل إلى 1,6 مليار دولار في فترة لاتتجاوز الستة أشهر لتمويل استيراد الغذاء والدواء ، والحاجات الأساسية للمدنيين فقط, ويستقطع منه نسبة 30% إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات [41], ودفع تكاليف أنشطة الأمم المتحدة في العراق, وهكذا سمح القرار 706 للعراق بأن ينفقعلى الأكثر، نحو مليار دولار على الحاجات الإنسانية العاجلة للبلد, وبموجبه يبلغ معدل الانفاق المخصص للشخص الواحد نحو 73 دولاراً , وهذا مبلغ زهيدا جداً, حيث أشار المبعوث الأممي في تقريره، أن العراق يحتاج إلى أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ لتلبية حتى أبسط الحاجات للحفاظ على الحياة البشرية [42].

في حين أن هذا الاقتراح المبكر لبرنامج« النفط مقابل الغذاء » لم يُنفذ, بسبب اعتراض الحكومة العراقية على القرار الاخير, حيث رات أنه يشكل تدخلاً غير مسموح في السيادة العراقية عن طريق التدخل في القرارات الاقتصادية العراقية, أُتيح للعراق شراء السلع الإنسانية من طرق مختلف, شرط ان تحدد(لجنة 661) السلع التي يمكن أن يستوردها العراق كإعفاءات إنسانية ،كما وحددت السلع التي يمكن لوكالات الأمم المتحدة المشاركة في العمل الإنساني أن تدخلها إلى العراق ,وكُلِّفت اللجنة بتطبيق نظام العقوبات المفروض على العراق، وأيضاً بمنح إعفاءات منها, وشهدت اللجنة غياباً للشفافية وقليلاً من الاتساق, ورُفِضت الأغلبية العظمى من الطلبات من دون تفسير , ومن عام 1990 إلى عام 1995 كان هذا الإجراء من لجنة 661 هو الوسيلة القانونية الوحيدة ليستورد العراق أي سلع[43].

دور الامم المتحدة ووكالاتها للحد من انتهاكات حقوق الطفل في العراق

1995-1991

نقلت التقارير الأولى بعد حرب الخليج عن موظفي الامم المتحدة ووكالات المساعدات والصحفيين... صور متشابهة لشعب يواجه كارثة لم يسبق لها مثيل , ولخص تقرير (اهتيساري في 20 اذار 1991) المشهد مجموعة من الصور الواضحة لجماعات منهار وشعب مصدوم ويسعى يائس في بيئة محطمة , وقد لاحظ ذلك من

---

[39]جوي غوردون,المصدر السابق,ص41-42؛

U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «Iraq Country Analysis Brief,» March 2002, <http://www.mafhoum.com/press3/93E15.htm> (accessed on 8 October 2009).

[40]جيف سيمونز, المصدر السابق, ص130.

(1)Report by the Secretary-Genetal pursuant to paragraph 5 of Security Council Resolution 706(1991), S\23006,United Nations,New York,4 Septemhber 1991.

[42] الأمم المتحدة،« تقرير إلى الأمين العام بتاريخ 15 تموز/يوليو 1991 بشأن الاحتياجات الإنسانية في العراق أعدته بعثة يقودها المندوب التنفيذي للأمين العام للمساعدة الإنسانية في العراق) » (يشار إليه في ما بعد باسم **تقرير آغا خان)** S/22788، الملحق(1999) ، الفقرة. 26 .

[43] الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 661 ، الفقرة,6,(أ)و (ب).

خلال تقرير مبكر لصندوق انقاذ الاطفال (اعده فريق كان جزءاً من وفد استضافه الهلال الاحمر العراقي وضم اعضاء أوكسفام وكير والهلال الاحمر الاردني والهلال الاحمر الليبي) ان الخدمات الصحية وخدمات الماء والمرافق الصحية قد انهارت نتيجة لقصف التحالف الدولي البنية التحتية الاساسية, ومنشات الاتصالات, وشحة الوقود... والاجزاء الاحتياطية في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية[44].

وقد زار اعضاء في الهيئات الطبية الامريكية العراق وذكروا في نيسان 1991 , انه يصعب تجاوز المشكلات مادامت العقوبات مفروضة عليه, وبين ايضا جوست هلترمان منسق الشرق الاوسط لمنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان ان قنابل قوات التحالف قد محقت قدرة العراق على البقاء, كما وصف رئيس المنظمة جاك جيجر عندما شاهد التدمير حول البصرة، وفي 10 ايار 1991 اعلن رئيس الوزاء البريطاني جون ميجور اثناء مشاركته في مؤتمر حزب المحافظين في اسكتلندا " ان بريطانيا ستستعمل حق النقض ضد أي محاولات للامم المتحدة في تخفيف العقوبات مادام الرئيس العراقي باقياً في الحكم" ، وبنفس الوقت حذرت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية من حدوث كارثية محتملة تواجه العراق اذا بقيت الظروف الحالية[45].

خلال هذه الفترة، حافظت وكالات الأمم المتحدة على وجودها في العراق، حيث قدمت كمية من السلع الإنسانية، وفي بعض الحالات رصدت الإمدادات الإنسانية، مثل مادة الكلور المخصص لتنقية المياه، لتلبية متطلبات مجلس الأمن, ومن عام 1991 الى 1992 ، ساهمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في توفير المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية للأطفال، وساهم ايضاً برنامج الأغذية العالمي في بعض المواد الغذائية, وقدمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث بعض الإغاثة الإنسانية, اما منظمة اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فقد ركزت على القطاعات الضعيفة من السكان العراقيين. وكلفت هذه البرامج، التي مولتها الأمم المتحدة، حوالي مليار دولار من عام 1991 , وفي شهر شباط 1993 ,كلفت منظمة اليونيسيف اريك هوسكنز الخبير في الصحة العالمة في هارفرد بإعداد تحليل للوضع في العراق ووضع المسودة الاولية من 32 صفحة تحت عنوان (تاثير الحرب والعقوبات على النساء والاطفال العراقيين) وتذكر ان حوالي 3 سنوات من العقوبات خلفت في العراق ظروفا تجعل اغلبية السكان المدنيين يعيشون حالة من الفقر, وتختم الخلاصة بالقول" ان العقوبات, مالم تبق على نحو يحمي المدنيين, قد تعرض للخطر افراد المجتمع الاضعف, ولاسيما الاطفال والنساء"[46].

وبحلول عام 1995 ، تدهور الوضع في العراق لدرجة أن نظام الحصص لم يستطع أن يوفر أكثر من (1100) سعرة حرارية للشخص يومياً ، وتهيأت الظروف لمجاعة وشيكة وواسعة النطاق في العراق[47], وعلى اثر ذلك وتحديداً في شهر نيسان عام 1995 ، أصدر مجلس الأمن القرار(986) ، برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء الثاني) , ,نص القرار 986 ومذكرة التفاهم على أن بإمكان العراق بيع ما يصل إلى مليار دولار من النفط

(1)Iraq Situation Report for SCF (UK) (London:Save the Children Fund, March,1991.
(2)John pienanr and Leonard Doyie,(UK Maintains Tough Line on Sanctions Against Iraq) Independent (London),11\5\1991.

(46) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار,182 A/RES/46 , 19 كانون الاول 1991.

(47) سامي شبر, الجزاءات الامم المتحدة ضد العراق وجريمة الابادة الجماعية,بغداد,2002,ص21.

كل تسعين يوما , وخُصّص30% من عائدات النفط لصندوق تعويض الكويت، و4% لدفع تكاليف مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، بالاضافة الى تكاليف الإدارية الأممية الخاصة بالبرنامج[48].

توصل مجلس الأمن والعراق في شهر أيار 1996, إلى اتفاق بشأن تشغيل برنامج النفط مقابل الغذاء البرنامج موضح في مذكرة التفاهم[49] ، وفي إطار البرنامج أُنشئ منصب مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق لتنسيق عمل الوكالات وفي العام نفسه, أُنشئ مكتب برنامج العراق داخل الأمانة لإيواء كل من برامج الأمم المتحدة القطرية في العراق وبرنامج النفط مقابل الغذاء[50], وكانت لكل وكالة مجالات مسؤولية محددة ,وفي سياق برنامج النفط مقابل الغذاء, تُعتبر اليونيسف وكالة الأمم المتحدة التي تحملت المسؤولية الرئيسية عن معالجة المياه والصرف الصحي في العراق، كما توافرت لديها برامج للتعليم الابتدائي واللقاحات, ونفذت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة(الفاو) برامج في مجالات الصحة والتغذية والزراعة,وتوافرت لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) برامج لدعم المدارس والتعليم .وتطلبت بعض المجالات إشراك أكثر من وكالة واحدة؛ مثلاً، في قطاع التعليم، شاركت اليونيسف في التعليم الابتدائي بينما كانت اليونسكو مسؤولة عن التعليم الثانوي وما بعد الثانوي, وهكذا كان 66% فقط من عائدات مبيعات النفط متوافراً بالفعل للواردات الإنسانية, ومن هذا المبلغ، ذهب 53% من عائدات النفط إلى المنطقة الجنوبية والوسطى من العراق؛ وخصصت نسبة 13% لاكراد العراق في الشمال[51].

في أفضل الظروف، لم يكن لبرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ان يُعيد الاقتصاد العراقي, فالبرنامج الاخير ,سمح للعراق بواردات يبلغ مجموعها 130 دولاراً للشخص الواحد سنوياً, وإلى جانب الواردات الحالية، التي بلغ متوسطها 20 دولاراً للشخص الواحد سنوياً، حيث وصل إجمالي الواردات إلى 150 دولاراً, يعني أقل كثيراً من مستوى أفقر الدول العربي, وفي عام 1997، لاحظت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان, التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان, الضرر الإنساني الناجم عن العقوبات الاقتصادية وشددت على ضرورة امتثال العقوبات للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف[52], كما وصدرت عدد من التقارير والقرارات المماثلة من مجالات أخرى داخل منظمة الأمم المتحدة , منها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1997[53]، ولجنة حقوق الطفل عام 1998 ,... وغيرها من اللجان

---

[48] فرات عبد الحسن كاظم,فراس ابراهيم حميد,قرار مجلس الامن الدولي986 تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء 1995-2003,.

[49] مذكرت التفاهم الموقعة بين السكرتارية العامة الأمم المتحدة والحكومة العراقية في الوثيقة المرقمة: 1996, U,N,S,C Document,S\396,2,May.

[50] الأمم المتحدة،« مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن,986 , 1995, S/1996/356 , 20 أيار 1996، القسم السابع، والأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 986، الفقرة ,11.

(3) Depts/oip/background/latest/bvs020226.html> (accessed on 1 November 2023)

[52] انظر: القرار 1997 / 35 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،« الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية على التمتع بحقوق الإنسان E/CN.4/SUB.2/RES/1997/35 (1997).

[53] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملاحظات ختامية لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق, 12كانون الأول1997.

, وفي شباط 1998 ، زادت كمية النفط التي سُمح للعراق ببيعها إلى5.26 مليارات دولار كل ستة أشهر , وفي كانون الأول 1999 ، رفع مجلس الأمن سقف مبيعات النفط وذلك لزيادة الناتج الاقتصادي[54].

الخاتمة والاستنتاجات:

نظرا لهيمنة الدول الكبرى على صنع القرار في منظمة الامم المتحدة، فنجد أن العقوباتً التي تم فرضها على العراق في موضوع الدراسة من عام 1991- 1997 ,ماهي في الواقع الا وسيلة ضغط في إطار الشرعية الدولية، والتي تتم ممارستها من قبل الدول صانعة القرار في مجلس الامن الدولي, بمعزل عن القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، وما تواجهه الامم المتحدة من صعوبات في فرض هذه العقوبات على الدول المخلة بالتزاماتها الدولية, لهيمنة الدول الكبرى على قرارات مجلس الامن، وما تواجهه ايضا من صعوبات في تنفيذ مهامها, فنجد **ان** الأمم المتحدة وثقت في تقاريرها وبالتفصيل اثار عقوبات الأمم المتحدة في العراق ووثقت ايضاً مواطن الضعف والعيوب في نظام العقوبات والاذى الذي اصاب اقسام واسعة من الشعب العراقي وفي مقدمتها (اطفال العراق) ,بل مارست بعض الضغط على مجلس الامن لتغيير سياستها من داخل الامانة ومن بعض موظفي الأمم المتحدة السابقين الذين استقالوا بسبب السياسات المتبعة امثال دينس هاليدي منسق الأمم المتحدة الانساني في العراق, حيث ابلغ الصحفيين "ان برنامج النفط مقابل الغذاء فاشل, واي شيء يدين سوء التغذية بنسبة 30% ويؤدي إلى موت الالاف كثير فاشل" , وخلفه بالمنصب (هانس فون سبونيك) الذي صرح هو الاخر في مؤتمر صحفي عند استقالته ان السبب الرئيسي لتصدع برنامج" النفط مقابل الغذاء " هو ان المواد غير كافيه, وان الجدير بالاشارة ان الأمم المتحدة اختارت إعلان اسباب استقالته في بيان صحفي, كما واعلن الامين العام للأمم المتحدة في خطاب له في مجلس الامن في 24 اذار 2000 في جلسة عقدت لبحث وضع العراق الانساني "ان وضع الانساني في العراق معضلة اخلاقية خطيرة لهذه المنظمة, كانت الأمم دائما بجانب الضعفاء, وسعت دوما إلى تخفيف المعاناة, بيد اننا نتهم هنا بالتسبب بمعاناة شعب باكمله, واشار ايضا " انا قلق جدا من وضع الاطفال العراقيين الذين وثقت معاناتهم, في حالات كثير جدا, في تقرير اليونسيف ووزارة الصحة العراقية, حيث كان لهذا التقرير صدى واسع لدى مراقبون كثيرون, ان معدل الوفيات الرضع واصابتهم بالمرض قد ازداد زيادة مثيرة, ووصل إلى مستويات غير مقبولة, واننا لانستطيع تجاهل هذه التقارير او اعتبارها غير صحيحة.

1- تعد الحكومة العراقية المسؤولة بالدرجة الأولى عن تدهور الوضع الانساني في العراق بسبب غزوها للكويت, وعدم قبولها بقرار مجلس الامن (706) في 24 تشرين الثاني 1991, الذي تضمن السماح للعراق بتصدير نفط ما يصل إلى 1،6 مليار دولار معلل بانه يضعف السيادة الوطنية ويحول العراق الى محمية تابعة للامم المتحدة.
2- اعتبر الحصار الاقتصادي بوضوح جريمة ضد الانسانية, وسلاحاً للتدمير الشامل, لانه يهاجم تلك الفئات الاكثر ضعفاً في المجتمع كالاطفال الرضع, والمصابون بامراض مزمنة والمسنون....الخ
3- ان الامعان في تاثير العقوبات الاقتصادية على العراق بشكل عام وعلى حق الطفل بشكل خاص, يبن لنا جلياً ان مايتعرض اليه اطفال العراق يتعارض تماما على ماجاء في نصوص المواثيق الدولية

(3) United Nations, Committee on the Rights of the Child, «Concluding Observations of the Committee on (71)

the Rights of the Child: Iraq,» CRC/C/15/Add.94, 1 November 2023).

المعنية بحماية حق الطفل في الحياة وفي مقدمتها اتفاقية عام 1989, ويعد انتهاكاً لحق الطفل في الحياة.

4- لقد حكم على اطفال العراق لاسيما الرضع منهم بالموت وهم احياء , وذلك عندما فرضت قيوداً على وصول مواد اساسية كالغذاء والدواء والمعدات الطبية, وقد ظهر ذلك جليا عن طريق التقارير التي صدرت عن منظمة الامم المتحدة, ومنظمات وهيئات مختلفة, والتي اشارت الى الاثار الكارثية لهذه العقوبات.

5- تمثل العقوبات الاقتصادية على العراق في تسعينيات القرن الماضي شكل من اشكال الحرب البيولوجية, لانه حرم بلد من الحصول على المواد المعقمة والمضادات الحيوية والتجهيزات الطبية وتنقية مياه الشرب او معالجة مياه المجاري, , وحرم شعب من الطاقة الكهربائية الكافية للمستشفيات والمؤسسات التعليمية والمصانع وحرم الناس, ومنهم الحوامل والاطفال والرضع والمرضى من الغذاء الكافي, ونشر مواد ذات نشاط اشعاعي, تشجع على انتشار الامراض التي لاتؤذي الاحياء فحسب بل الاجيال التي لم تولد بعد, وحرمان شعب من اساسيات الحياه هذه يعد هجوماً عنيفاً وانتهاكاً جسيماً للانسان.

المصادر

الوثائق العربية:

1- الأمم المتحدة،« مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن,986 , 1995, S/1996/356 , 20 أيار 1996، القسم السابع، والأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 986 ، الفقرة ,11.

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار,182 A/RES/46 , 19 كانون الاول 1991.

3- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملاحظات ختامية لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق, 12كانون الأول1997.

4- الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن(1990) 661 ، الفقرة 3 ,ج.

5- الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 661 ، الفقرة,6,(أ)و (ب).

6- **تقرير آغا خان** S/22788، الملحق(1999) ، الفقرة,26 .

7- القرار 1997 / 35 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، «الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية على التمتع بحقوق الإنسان**.**

الوثائق الأجنبية

1- E/CN.4/SUB.2/RES/1997/35 (1997)

8- United Nations ,S\RES\687,3 Apnil 1991

2- **E/CN.4/Sub.2/1998/4**

3- **E/CN.4/Sub.2/1998/4**

4- U,N,S,C Document,S\396,2,May ,1996.

الكتب العربية:

1- اودو زاوتر, رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ عام1789 حتى اليوم,دار الحكمة, لبنان, 2006.

2- تيم نبلوك ,العقوبات المنبوذون في الشرق الاوسط العراق- ليبيا – السودان, مركز الدراسات الوحدة العربية,بيروت,2001.

3- جمال محي الدين, العقوبات الاقتصادية للامم المتحدة, دار الجامعة الجديدة,مصر,2009.

4- جيف سيمونز, التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة, مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,1998.

5- جيف سيمونز, التنكيل بالعراق-العقوبات والقانون والعدالة,مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت ,لبنان,1988**.**

6- سامي شبر, الجزاءات الامم المتحدة ضد العراق وجريمة الابادة الجماعية,بغداد,2002**.**

7- محمد إبراهيم ملتم, الجزاءات الدولية اسلوب كأسلوب لادارة الازمات- دراسة لحالتي الحظر على كل من ليبيا والعراق,دار النهضة العربية,القاهرة,2009**.**

8- هويد محمد عبد المنعم, العقوبات الدولية واثرها على حقوق الانسا,مهيب للطباعة,القاهرة ,2006.

الكتب المعربة

1- جوي غوردون, الحرب الخفية امريكا والعقوبات على العراق, ترجمه,عبد الرحمن اياس,بيروت,2018.

البحوث

1- فرات عبد الحسن كاظم,فراس ابراهيم حميد,قرار مجلس الامن الدولي986 تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء 1995-2003

المصادر الاجنبية:

1 Anthony H. Cordesman, *Iraq and the War of Sanctions* (Westport, CT: Praeger, 1999

2 Iraqi Economists Association, *Human Development Report: 1995*.

3 Sarah Graham-Brown,Sorictioning,Soddam; The politics of Intervention in Iroq(London,New York: I.B.Tanris,1999.

4 Fakhoury ,A German Doctor Tells H ow Iraqs Children Are Being Killed.

5 R. charvin, (les Mesures d'embargo:La part du droit) 19, Rvue Belge de droit international, 1, (1996).

6 Report by the Secretary-Genetal pursuant to paragraph 5 of Security Council Resolution 706(1991), S\23006,United Nations,New York,4 Septemhber 1991.

7 Iraq Situation Report for SCF (UK) (London:Save the Children Fund, March,1991.

8 John pienanr and Leonard Doyie,(UK Maintains Tough Line on Sanctions Against Iraq) Independent (London),11\5\1991.

9 Depts/oip/background/latest/bvs020226.html> (accessed on 8 October 2009).

10 The Human Rights Impact of Economic Sanctions on Iraq: Background

11 United Nations, Committee on the Rights of the Child, «Concluding Observations of the Committee on (71)

the Rights of the Child: Iraq,» CRC/C/15/Add.94, 26 October 1998.

الموقع الالكتروني:

1- الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن(1990) 661 ، الفقرة) 3 ج , على الموقع الالكتروني www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/19/doc09.doc

2- قراءات العرب,الاثنين 2007/4/16. على الموقع الالكتروني https://www.alarab.co.uk/pdf/2007/04/04-16/p08.pdf تاريخ الدخول 2023/9/29.

3- سوسن شاكر جلبي,اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب الصحية للاطفال العراق,كلية التربية(ابن رشد) جامعة بغداد, بحث منشور على الموقع الالكتروني: http://arabpsynet.com/archives/op/OP.Jalabi.embargo.htm, تاريخ الزيارة 2023/9/12.

4- منظمة اليونيسف,اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل كما اقرها مؤتمر القمة العالمية من اجل الطفل ، 1990 ,على الموقع الالكتروني https://www.un.org/ar/conferences/children/newyork1990 تاريخ الزيارة 2023/11/1.

مصادر اجنبية على شبكت الانترنيت العالمية:

-1 U.S. Department of Energy, Energy Information Administration, «Iraq Country Analysis Brief,» March 2002, <http://www.mafhoum.com/press3/93E15.htm> (accessed on 1 November 2023)